

التقرير السنوي لسنة 2016 للنشاط المتعلق بالنفاذ إلى الوثائق الإدارية

تطبيقا لمقتضيات المرسوم عدد 41 لسنة 2011 المؤرخ في 26 ماي 2011 المتعلق بالنفاذ إلى الوثائق الإدارية للهيكل العمومية والمنشور التفسيري عدد 25 بتاريخ 05 ماي 2012، واستعدادا من الإدارة لتطبيق مضمون القانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 المؤرخ في 24 مارس 2016 المتعلق "بالحقّ في النفاذ إلى المعلومة" الذي سيدخل حيّز النفاذ في شهر مارس 2017، تحرص خلية النفاذ إلى المعلومة المُحدثة بولاية تونس منذ سنة 2013 على توفير المعلومة والتعامل للمواطن بصفة عامّة ومستعمل المرفق العمومي بصفة خاصة.

ولهذا تمّ التأكيد كخطوة أولى على ضرورة :

- 1 - رصد الاعتمادات اللازمة للبرامج والأنشطة المتعلقة بالنفاذ إلى المعلومة (البشرية واللوجستية والتكوين) .
- 2- إنجاز موقع واب رسمي وإعداد دليل إجراءات ونشره.
- 3- تنظيم الأرشيف.
- 4 - إحداث هيكل داخلي للنفاذ يضم مختلف الأنشطة المتعلقة بالنفاذ إلى المعلومة يرأسه المكلف بالنفاذ.

وتجدر الإشارة إلى أنّ مجهودات وزارة الوظيفة العمومية والحوكمة هامّة في هذا الشأن باعتبار أنّ النفاذ إلى المعلومة هي أساس الحوكمة المفتوحة وآلية من آليات الحوكمة الرشيدة ومقاومة الفساد التي تُمكن من المتابعة والتقييم والمحاسبة .

إنّ "خلية النفاذ إلى المعلومة" بولاية تونس وإن وقّقت في تمكين الطالبين من مبتغاهم، إلا أنّ محدودية الإقبال وعدم دراية المواطن بوجود هذه الخدمة صلب الإدارة التونسية دفع بها إلى إيجاد حلول لتحسيس المواطن بوجود هذا الهيكل صلب ولاية تونس فكان أن نشرت بلاغا للعموم بجريدتي "الشروق" و"le quotidien" يوم 28 أكتوبر 2015.

عدد المطالب الواردة على خلية النفاذ سنة 2016

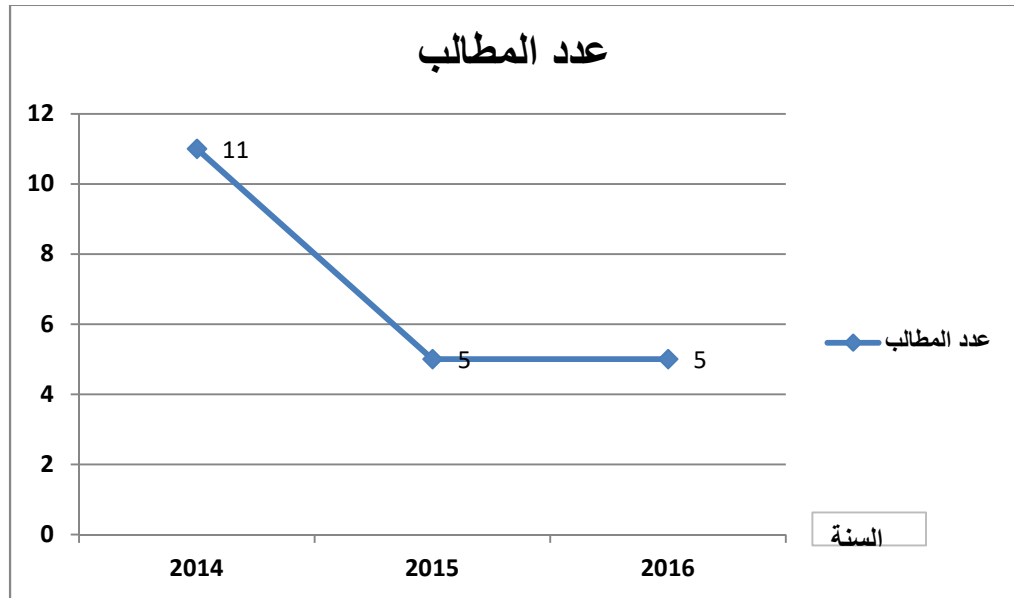
الوارد	مصدر مطلب النفاذ
3	مواطنين
1	جمعيات
1	أجانب
5	الجملة

عدد المطالب الواردة على خلية النفاذ سنة 2015

الوارد	مصدر مطلب النفاذ
4	مواطنين
1	منظمات
5	الجملة

وهو ما يعتبر تراجعا ملحوظا مقارنة بسنة 2014 حيث ورد على الخلية 11 مطالبا كالاتي :

الوارد	مصدر مطلب النفاذ
10	مواطنين
1	منظمات
11	الجملة



واعتبارا إلى أنه لم يسبق لخلية النفاذ أن تلقت مطلبا من طرف أجنبي للحصول على وثائق إدارية وحرصا من الإدارة على ألا يخطأ العون المكلف في تمكين الطالب من الوثيقة أو المعلومة بالإسداء أو الامتناع، فقد تمّ الاتفاق على استشارة وزارة الوظيفة العمومية والحوكمة (الإدارة العامة للإصلاحات والدراسات المستقبلية الإدارية) في الصدد التي أفادتنا بوجهة نظرها ضمن مكتوبها عدد 484 بتاريخ 23 ديسمبر 2016 .

الندوات والملتقيات

شاركت خلية النفاذ إلى الوثائق الإدارية في عدّة ملتقيات وندوات :

موضوع الملتقى	تاريخ الملتقى والمكان	الهيكل المنظم
دورة تدريبية حول "النفاذ إلى المعلومة"	25 و 26 ماي 2016 بمركز التكوين ودعم اللامركزية بوزارة الشؤون المحلية.	مركز التكوين ودعم اللامركزية بوزارة الشؤون المحلية
ملتقى حول " الحكومة المفتوحة والنفاذ إلى المعلومة"	24 نوفمبر 2016 بنزل قولدن توليب المشتل - تونس	- وزارة الوظيفة العمومية والحوكمة - منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي OCDE
اليوم الوطني والعالمي للحوكمة	08 ديسمبر 2016 بنزل "المرادي" قمرت 09 ديسمبر 2016 بنزل "الريجنسي" قمرت	- وزارة الوظيفة العمومية والحوكمة - الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد - البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (PNUD) - المنظمة الكورية للتعاون KOIKA

الإشكاليات والحلول:

إنّ حقّ النفاذ إلى المعلومة مكفول بالدستور (الفصل 32) وبالنصوص التشريعية (المرسوم عدد 41 لسنة 2011 المؤرخ في 26 ماي 2011 المتعلق "بالنفاذ إلى الوثائق الإدارية " والقانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 المؤرخ في 24 مارس 2016 المتعلق "بالحقّ في النفاذ إلى المعلومة ")، لكن مطالب النفاذ إلى المعلومة بقيت محدودة للعديد من الأسباب أهمّها حسب اعتقادنا:

1 - عدم دراية المواطنين بوجود هذا الهيكل صلب الولاية ومختلف المؤسسات العمومية الأخرى والتجاءه للقضاء لاستخراج إذن على عريضة قصد الحصول على وثيقة أو معلومة.

2- وإن قامت الولاية بتحسيس المواطنين بحقهم الدستوري للحصول على مبتغاهم عن طريق الجرائد اليومية إلا أنّ ذلك يبق غير كافي ونقترح النظر في إمكانية تنظيم حملة لتوعية المواطن عن طريق سلطة الإشراف ووسائل الإعلام المكتوبة والمسموعة والومضات الإشهارية بالقنوات التلفزية ويؤجج الرأي إلى تكفل وزارة الوظيفة العمومية والحوكمة (الإدارة العامة للإصلاحات والدراسات المستقبلية الإدارية) بالموضوع.

3 - لا بدّ من الإشارة إلى أنّ المواطن لا يزال متشككا في مصداقية الإدارة وبالتالي يصبح من الضروري العمل على إرجاع الثقة بين الإدارة والمواطن ليتمكن هذا الأخير من الاتصال والتواصل مع الإدارة لطلب المعلومة وهو مؤقن من أنّه سيحصل عليها.

4 - تنظيم دورات تكوينية لفائدة المكلفين بالنفاذ إلى الوثائق الإدارية ونوابهم حتى يتمكنوا من القيام بواجبهم على أحسن وجه .

5- القيام بدورات تكوينية لإطارات الولاية بمختلف رتبهم وخططهم الوظيفية في مجال النفاذ إلى المعلومة باعتبار أنّ أغلبهم يرفضون تمكين المكلف بالنفاذ من المعلومة.

6 - نشر ثقافة البيانات المفتوحة داخل الإدارة.

